خلال زيارة رسمية تستغرق يومين للتهنئة بنجاح أول انتخابات تشريعية

أمير قطر يستقبل الغانم في الدوحة

سمو امير قطر يستقبل رئيس مجلس الامة

جانب من اللقاء بحضور الوفد المرافق

أستقبل أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في العاصمة القطرية الدوحة امس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له.

ونقل الغانم في مستهل اللقاء تحيات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح إلى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وتمنياته لدولة قطر الشقيقة بدوام التقدم والازدهار.

من جانبه حمل أمير دولة قطر رئيس مجلس الأمة نقل تحياته الصادقة وتقديره الكبير لسمو أمير البلاد مؤكدا أن العلاقات الكويتية القطرية هي علاقات أخوية تاريخية ذات خصوصية وأن القيادتين السياسيتين في كلا البلدين تسعيان على الدوام لترسيخها وتعزيزها.

وقدم الغانم خلال اللقاء التهنئة للشيخ تميم على نجاح أول انتخابات تشريعية لمجلس الشورى القطري وما تمثله تلك الانتخابات من نقلة نوعية مشيدا بدعم أمير قطر لتلك الخطوة السياسية الفارقة.

وحضر اللقاء رئيس مجلس الشورى القطري حسن بن عبد الله الغانم وأعضاء الوفد البرلماني المرافق للغانم الذي ضم كلا من أمين سر المجلس فرز الديحاني ومراقب المجلس أسامة الشاهين والنواب الدكتور عبد الله الطريجي وناصر الدوسري ومبارك الخجمة العجمي وسلمان الحليلة العازمي إضافة إلى سفير دولة الكويت لدى قطر حفيظ العجمي. ووصل الغانم والوفد البرلماني المرافق له إلى العاصمة القطرية الدوحة امس الاول في زيارة رسمية تستغرق يومين يلتقي خلالها سمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لتهنئته بنجاح أول انتخابات تشريعية لمجلس الشورى القطري.

وكان في استقبال الغانم لدى وصوله رئيس مجلس الشورى القطري حسن بن عبدالله الغانم، ونائبة رئيس مجلس الشورى حمدة بنت حسن السليطي، والأمين العام لمجلس الشورى الدكتور أحمد بن ناصر الفضالة، وسفير دولة الكويت لدى قطر حفيظ العجمي.

ومن المقرر أن يعقد الغانم خلال زيارته جلسة مباحثات رسمية مع نظيره القطري تتركز على علاقات التعاون بين البرلمانين الكويتي والقطري وتنسيق المواقف المشتركة في الاستحقاقات البرلمانية القارية والدولية المقبلة وعلى رأسها مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقده في مدريد أواخر نوفمبر المقبل. يذكر إن مجلس الأمة الكويتي هو أول برلمان يقوم بزيارة لمجلس الشورى القطري عقب إجراء أول انتخابات تشريعية لمجلس الشورى في قطر أخيرا.

السايرـ براً بقسمي واحتراماً لنفسي تقدمت باستقالتي من اللجنة التشريعية

رياض عواد

أعلن النائب مهند السايرـ عن تقدمه بطلب استقالة من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، مبيناً أنه تقدم في الوقت نفسه بطلب استعجال وإدراج مجموعة من الاقتراحات بقوانين التي عملت عليها اللجنة في دور الانعقاد الماضي. وقال السايرـ في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أمس الاربعاء «براً بقسمي واحتراماً لنفسي وللعهد الذي عاهدت به الشعب الكويتي، تقدمت اليوم باستقالتي من اللجنة التشريعية».

وأضاف أن جميع ابناء الشعب الكويت تابع أحداث جلسة الأمس، وكيف آلت الأمور في بعض اللجان خصوصا ما حدث في اللجنة التشريعية، معتبراً أن الأغلبية التي حازت عضوية اللجنة محسوبة على رئيس المجلس.

وأشار إلى أنه تقلد منصب مقرر «التشريعية» في دور الانعقاد الماضي ويدرك جيداً إلى أين ستتجه اللجنة، لذلك تقدم اليوم بطلب الاستقالة وتقدم بطلب استعجال وإدراج مجموعة من الاقتراحات بقوانين التي عمل عليها في دور الانعقاد المنصرم.

وبين أن تلك الاقتراحات في شأن تعديل اللائحة الداخلية وعلنية انتخاب رئيس المجلس، وتنظيم مهنة المحاماة، وإنشاء المحكمة الدستورية العليا ومحكمة الوزراء، وتنظيم إدارة الفتوى والتشريع، وتعديل قانون الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية.

وأكد أن هذه الاقتراحات اختصاص أصيل للجنة التشريعية وتم العمل عليها وأصبحت جاهزة للتقديم في أول جلسة مقبلة .

وبين السايرـ أن وجوده في اللجنة قد يكون سبباً لالتزامه بقراراتها بتأجيل مثل هذه القوانين أصبح لزاما عليه العودة إلى صفوف النواب في قاعة عبدالله السالم واستعجال مثل هذه القوانين في الجلسات العادية وسحبها في حال عدم تقديمها سواء في الجلسة المقبلة أو الجلسات اللاحقة، مؤكداً أنه لهذا السبب تقدم باستقالته.

من جهة أخرى وجه النائب مهند السايرـ سؤالين إلى كل من وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ونص السؤالان على ما يلي:سؤال إلى وزير الصحة: في تاريخ 14/4/2019 نُشر تصريح في جريدة القبس أعلن فيه الوكيل المساعد لشوون الرقابة الدوائية والغذائية بوزارة الصحة د. عبدالله البدر عن رفع مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للأدوية والتجهيزات الطبية لوزير الصحة د. باسل الصباح، وذلك بناء على توجيهاته ووكيل الوزارة د. مصطفى رضا، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –هل عُرض مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للأدوية والتجهيزات الطبية في مجلس الوزراء؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بموقف مجلس الوزراء من المشروع بالموافق أو الرفض، وإذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب الامتناع عن رفع المشروع إلى مجلس الوزراء؟

2 –خطة الوزارة حيال مشروع القانون سالف الذكر وتزويدي بالمستندات الدالة على إجراءات الوزارة –إن وجدت–.

3 – صورة ضوئية عن مشروع القانون سالف الذكر.

د. مهند السايرـ

«التشريعية»: تزكية عبيد الوسمي رئيساً وهشام الصالح مقرراً

زكت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها امس النائب د.عبيد الوسمي رئيسا للجنة والنائب د.هشام الصالح مقررا لها.

وقال مقرر اللجنة النائب د.هشام الصالح في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة وضعت خارطة طريق لعملها ستكون ذات نقلة نوعية حيث ستتم الاستعانة بالمشاركة الشعبية في التشريع كما ستتم الاستعانة بالعناصر الوطنية من دون العنصر الأجنبي في عملها على غرار تجارب أعمال اللجان التشريعية الأخرى في البرلمانات الأجنبية.

وأوضح أن عمل اللجنة سيشهد تغييرا جذريا بالتعامل مع المقترحات كحزم تشريعية من خلال كود وسيستم معين وباتباع أسلوب علمي واقتباس طرق عمل اللجان القانونية في البرلمانات الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا .

وأكد الصالح ضرورة وأهمية المشاركة الشعبية في التشريع سواء من خلال برنامج ساهم في التشريع أو الحضور إلى اللجنة للمشاركة وإبداء الرأي في المقترحات.

كما أكد أهمية مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مناقشة الاقتراحات المقدمة ، لافتا إلى رغبة أعضاء اللجنة بأن يكون التشريع أكثر نضجا ويتحمل الجميع مسؤولية سوء التشريع. وأشار إلى أنه وفقا لذلك ستتضمن آلية عرض المقترحات الإعلان عن المقترح المراد مناقشته وأي شخص يرغب في الإدلاء برأيه من الناحية القانونية في هذا المقترح بإمكانه الحضور والمساهمة في العمل التشريعي.

ونقل الصالح عن أعضاء اللجنة التمنيات بالشفاء العاجل للدكتور عبيد الرسمي ، منوها إلى أنهم سيكونون على تواصل معه أثناء سفره إلى الولايات المتحدة، لإحاطته بالمستجدات والمقترحات كافة ومستجدات عمل اللجنة أثناء سفره

عبيد الوسمي

المطر لوزير المالية: ما قيمة المبالغ المحصّلة من أموال الزكاة وخطة الوزارة في صرفها؟

وجه النائب د. حمد المطير سؤالين إلى كل من وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ونص السؤالان على ما يلي: سؤال إلى وزير المالية

أقرت الحكومة القانون رقم (46) لسنة 2006 في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة من خلال الإدارة الضريبية، وهذه الأموال تحتاج إلى مصارف خاصة شرعية ولا يجوز العبث بصرفها في غير مصارفها. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – قيمة المبالغ المحصّلة من أموال الزكاة.

2 – مصروفات أموال الزكاة والشركات المساهمة.

3 – صورة ضوئية من كل الخطابات الخاصة بصرف هذه الأموال.

4 – قيمة المبالغ المتراكمة من أموال الزكاة والشركات المساهمة.

5 –خطة وزارة المالية في صرف أموال الزكاة والشركات المساهمة.

ونص السؤال إلى وزير التجارة والصناعة على:حظرت المادة (25) من المرسوم بالقانون رقم 15/1979 بشأن الخدمة المدنية على الموظف أن يستغل وظيفته لأي غرض كان أو أن يُدلي بأي معلومات عن الأعمال التي ينبغي أن تكون سرية بطبيعتها أو وفقا لتعليمات خاصة أو ينشر ذلك بأي وسيلة إلا بإذن كتابي من الوزير، وحددت المادة 27 جزاء مخالفة هذه المحظورات بالعقوبات التأديبية الواردة بالمادة 28 مع عدم الإخلال بالمسؤولية أو المدنية عند الاقتضاء.

كما عاقب القانون رقم 639/2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات في المادة 3 منه كل من ارتكب دخول غير مشروع بقصد الحصول على بيانات أو معلومات سرية بحكم القانون ومن خلال المسؤول نفسه الذي قد يسمح لنفسه الدخول من خلال اليوزر والرقم السري الخاص به للاطلاع على بيانات خاصة بأصحاب الأعمال والشركات المملوكة لهم.

ومع تزايد الشكاوى المقدمة ضد الهيئة العامة للقوى العاملة من أصحاب الأعمال بسبب تسريب معلومات تخص صاحب العمل والمتعلقة بعدد الرخص التي يملكها وكامل البيانات التي يُفترض أن تكون سرية. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –هل شكلت لجان تحقيق في الهيئة حول الموضوع المذكور؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالقرارات النهائية لها.

2 –عدد الشكاوى المقدمة من أصحاب الأعمال في هذا الشأن من خلال جدول يوضح التالي (اسم الشاكي– موضوع الشكوى – المشكو في حقه – النتيجة) وذلك عن الفترة منذ عام 2015 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

حمد المطر

السويط يسأل وزيرَي المالية والأشغال عن توقف رصد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

وجه النائب ثامر السويط سؤالين برلمانيين إلى وزير المالية ووزيرة الأشغال يتعلقان بالبيانات الإحصائية الاقتصادية وأسباب توقف إدارة الإحصاء عن رصد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك. وجاء في السؤال الموجه إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة «يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: أثر تأخر البيانات الإحصائية الاقتصادية على خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة، أثر نقص وتأخر البيانات الاقتصادية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء على الاقتصاد الكلي وخطط الإصلاح المالي والاقتصادي، ما الوضع الراهن لدولة الكويت في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2015، مع موافاتي بما نشر من بيانات من مجموع المؤشرات المطلوب توفيرها دولياً، والمؤشرات التي لا تتوافر لها بيانات للرصد». وسأل السويط عن «دور الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع الإدارة المركزية للإحصاء في توفير البيانات وإجراءات معالجة نقص البيانات، حيث إن الإدارة المركزية للإحصاء هي الجهاز المعني بجمع ونشر البيانات وفق القانون رقم 27 لسنة 1963 في شأن الإحصاء والتعداد».

ثامر السويط

المناور: هل هناك نص قانوني بجواز قبول المرأة في الجيش؟

وجه النائب أسامة المناور سؤالين إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير التربية د. علي المضف، ونص السؤالان ما يلي:سؤال إلى وزير الدفاع ،يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1هل هناك نص واضح وصريح في القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن الجيش ينص على جواز قبول المرأة في الجيش؟ وهل تضمن القرار تنظيم مسألة التحاق المرأة في الجيش؟

–2نصت المادة الأولى من القانون رقم 20 لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية الخاص بالتجنيد الإلزامي وتعطيل توظيفهن بالوظائف المدنية وتعريضهن للملاحقات العسكرية عند التخلف وخضوعهن لعقوبات السجن لاحقا بما يهدد استقرار الأسر الكويتية، فهل راعى القرار هذه الجوانب الأسرية؟

–3حين صدر المرسوم الأميري رقم 221 لسنة 2001 بشأن إنشاء هيئة مساندة في وزارة الداخلية، كانت المبررات ما سينسحب أصلا تباعا إلى خضوع الكويتيات للتجنيد الإلزامي وتعطيل توظيفهن بالوظائف المدنية وتعريضهن للملاحقات العسكرية عند التخلف وخضوعهن لعقوبات السجن لاحقا بما يهدد استقرار الأسر الكويتية، فهل راعى القرار هذه الجوانب الأسرية؟

وجود حاجة للعنصر النسائي في بعض القطاعات الأمنية نظرا لارتباط تعامل العسكريين مع بعض الأطراف من النساء سواء شاكية أو مجني عليها أو مشكو في حقها أو التعامل مع حالات الاشتباه والتفتيش لبعض المتورطات في الجرائم أو فيما يخص التعامل مع المسجونات. لذا يرجى موافاتي بالأسباب التي دفعت وزارة الدفاع إلى الإعلان والتصريح عن التوجه لفتح باب الانتساب لدورات ضباط الصف والأفراد للنساء في الجيش الكويتي؟ وهل هناك حاجة ملحة لذلك أو ضرورة طارئة؟

4 –يتبين من التصريح المنشور في احدى الصحف الكويتية (عدد يوم 12/10/2021) أن قرار فتح باب القبول للنساء في الجيش الكويتي سيكون بقرار من وزير الدفاع في حين أن فتح باب القبول في وزارة الداخلية كان بموجب المرسوم الأميري رقم 221 لسنة 2001؟ فهل تملك وزارة الدفاع إصدار قرار منفرد بهذا الشأن؟

اسامه المناور